بانتظار المزيد من التحركات الإيجابية المثمرة

المهان يشيد بتجاوب المشعان مع مطالب الأهالي في المناطق الجنوبية: سرعة التجاوب هي معيار الاهتمام الحقيقي من المسؤول الحكومي

من جولة المهان مع وزيرة الأشغال قبل يومين

بدء إصلاح الحفر في طرق المناطق الجنوبية

أشاد النائب الدكتور محمد المهان بسرعة تجاوب وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون البلدية الدكتورة نورة المشعان مع مطالب الأهالي، مشدداً على أن «سرعة التجاوب هي معيار الاهتمام الحقيقي من المسؤول الحكومي».

علاقة النواب والحكومة تكاملية بهدف خدمة الشعب ونهضة البلد

وقال المهان: «منذ يومين كنت في جولة ميدانية في المناطق الجنوبية مع الأخت وزيرة الأشغال والبلدية، واليوم نرى تحركاً وتجاوباً سريعاً من قبل الوزارة»، مضيفاً «كل الشكر للدكتورة نورة المشعان على اهتمامها وسرعة تجاوبها مع مطالب الأهالي في المناطق الجنوبية وبانتظار المزيد من التحركات الإيجابية المثمرة».

وأضاف: «النواب والحكومة علاقتهم علاقة تكاملية بهدف خدمة الشعب ونهضة البلد، ومن هذا المنطلق سوف يكون هناك جدول من مكتبي واللجنة التطوعية الأيام القادمة لأهالي المناطق الجنوبية موضحاً فيه ما تم إنجازه في المناطق الجنوبية وما هو في طور التنفيذ».

القانون يطبّق على كل شخص طبيعي أو اعتباري

5 نواب : حظر عقد اتفاقات مع هيئات أو أشخاص في إسرائيل

سعود العصفور

عبدالعزيز الصقعبي

عبدالكريم الكندري

عبدالله المضف

مهند الساير

قدم النواب مهند الساير وعبدالله المضف وسعود العصفور ود ..عبدالعزيز الصقعبي ود ..عبدالكريم الكندري اقتراحا بتعديل بعض احكام القانون رقم 21 لسنة 1964 في شأن القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل، مشفوعا بمذكرته الايضاحية مع إعطائه صفة الاستعجال وجاء القانون كما يلي: بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون رقم 21 لسنة 1964 في شأن القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى:يستبدل بعنوان القانون رقم 21 لسنة 1964 المشار إليه العنوان الآتي:

«القانون رقم 21 لسنة 1964 في شأن القانون الموحد لمقاطعة الكيان المحتل الإسرائيلي».

المادة الثانية:يستبدل بنصي المادتين 1 و6 من القانون رقم 21 لسنة 1964 المشار إليه، النصان الآتيان:

المادة 1:«يحظر على كل شخص طبيعي او اعتباري ان يعقد بالذات او بالواسطة اتفاقا مع هيئات او اشخاص مقيمين في اسرائيل او منتمين اليها بجنسيتهم او يعملون لحسابها او لمصلحتها اينما اقاموا وذلك متى كان محل الاتفاق صفقات تجارية او عمليات مالية او اي تعامل آخر ايا كانت طبيعته.

وتعتبر الشركات والمنشآت ايا كانت جنسيتها التي لها مصالح او فروع او توكيلات عامة في اسرائيل في حكم الهيئات والاشخاص المحظور التعامل معهم، وتضع وزارة التجارة والصناعة بالتنسيق مع الغرف التجارية قائمة بأسماء تلك الشركات والمنشآت، ويمنع بموجب ذلك التعاقد معها بشكل مباشر او غير مباشر ويسري الحظر الى حين تقديم الشركة المحظور اوراقها المالية وحصر اعمالها بما ينفي عنها ايا من اعمال التهويد او العنصرية او تكريس الاحتلال او التعاون او التواطؤ مع الاحتلال في جرائمه وفي بناء المستوطنات مع التأكيد على كامل التراب الفلسطيني بالحدود التاريخية ويضم اراضي 48 واراضي 67 وقطاع غزة والضفة الغربية المحتلة».

المادة 6:«يعاقب كل من يخالف احكام المواد (1، 1 مكررا، 1 مكررا أ، 1 مكررا ب، 1 مكررا ج، 2، 3) بالأشغال الشاقة لمدة لا تقل عن 3 سنوات ولا تجاوز 15 سنة.

ويجوز مع الحكم بالاشغال الشاقة الحكم بغرامة لا تتجاوز عشرة آلاف دينار كويتي. فإذا كان الجاني في احدى الجرائم السابقة شخصا اعتباريا تنفذ العقوبة على من ارتكب الجريمة من المنتمين للشخص الاعتباري او المسؤول عن ارتكابها.

وفي جميع الاحوال يحكم بمصادرة الاشياء المضبوطة لجانب الحكومة كما يحكم بمصادرة وسائل النقل التي استعملت في ارتكاب الجريمة متى علم اصحابها بذلك».

المادة الثالثة:تضاف المواد ارقام (1 مكررا) و(1 مكررا أ) و(1 مكررا ب) و(1 مكررا ج) الى القانون رقم 21 لسنة 1964 المشار إليه، نصهم الآتي:

المادة (1 مكررا):

«يحظر التعامل او التطبيع او اقامة اي اتصالات او علاقات مباشرة او غير مباشرة مع اسرائيل ومنظماتها في جميع دول العالم.

ويحظر فتح مكاتب تمثيل من اي نوع وعلى اي مستوى مع الكيان الصهيوني بطريق مباشر او غير مباشر».

المادة (1 مكررا أ):«يحظر على جميع الجهات الحكومية والخاصة والاشخاص الطبيعيين والاعتباريين عقد اي اتفاقيات او بروتوكولات او لقاءات ايا كانت طبيعتها مع إسرائيل ومنظماتها في جميع انحاء العالم او مع اي جهة تنتمي اليه بصورة مباشرة او غير مباشرة».

المادة (1 مكررا ب):«يحظر على الاشخاص الاعتبارية والطبيعية من مستخدمي شبكة الإنترنت ووسائط الاتصال الإلكترونية التعامل والتعاقد الإلكتروني مع المواقع والخدمات الإلكترونية المنشأة في إسرائيل أو التابعة لها، أو الشركات المتواطئة والداعمة للاحتلال والمذكورة في القوائم المقررة في المادة رقم 1 وتحجب الجهة المختصة في دولة الكويت المواقع والخدمات الإلكترونية الإسرائيلية كافة».

المادة (1 مكررا ج):«يحظر السفر الى الاراضي الفلسطينية المحتلة القائمة تحت سيطرة الكيان الاسرائيلي على جميع المواطنين او الدخول الى الاراضي الفلسطينية بإذن او تنسيق الاجراء مع سلطات الاحتلال، كما يمنع دخول او استقبال حاملي جنسية اسرائيل في دولة الكويت او في مقرات وفروع البعثات الديبلوماسية التابعة لها».

المادة الرابعة:على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

استفسر حول عقد توريد آليات عسكرية أميركية لا تتناسب مع طبيعة أرض الكويت

ماجد المطيري يسأل وزير الدفاع عن التعاقد مع شركة أسلحة في جنوب أفريقيا

ماجد المطيري

وجه النائب ماجد المطيري سؤالين برلمانيين إلى وزير الدفاع الأول عن التعاقد مع شركة أسلحة في جنوب أفريقيا لتوريد نوع من المدافع، والثاني حول عقد آخر في شأن توريد آليات عسكرية أميركية لا تتناسب مع طبيعة أرض الكويت.

وسأل المطيري عن قيام وفد من وزارة الدفاع بزيارة مصنع في جنوب أفريقيا للاطلاع على تصنيع مدفع من نوع (155 MM)، مستفسراً عما إذا كان لدى الشركة المصنعة أي وكيل أو شريك محلي.

كما سأل عن مبرّرات التعاقد على شراء آليات نقل عسكرية أميركية لاستخدامها في الكويت والتي تصنف طبيعتها البيئية بأنها غير وعرة ورملية، وهي تستخدم بالأساس لنقل الدبابات والآليات والوقود على الطرق المعبّدة إلى مواقع انفتاحها في الميدان حيث تنتقل بجنازيرها وإطاراتها وقدرتها الذاتية.

لتقديم خدمات وأنشطة ترفيهية جديدة

3 نواب يقترحون تطوير المقهى الشعبي في الصليبيخات وزيادة مساحته

مقدمو الاقتراح طالبوا بتمكين المبادرين

أعلن 3 نواب عن تقدمهم باقتراح برغبة بتطوير المقهى الشعبي في منطقة الصليبيخات وزيادة مساحاته، واستخدام الأراضي المجاورة له، وتمكين المبادرات الصغيرة ومتناهية الصغر من المشاركة في استغلال المساحات الجديدة، وتقديم خدمات وأنشطة ترفيهية جديدة، وإضافة المزيد من الخدمات ذات الصلة.

ونص الاقتراح الذي تقدم به النواب شعيب شعبان ود. فلاح الهاجري وبدر نشمي العنزي على ما يلي:

لما كانت المقاهي الموجودة بالبلاد تقدّم خدماتها لجيل الرواد والرعيل الأول، وتعرف الشباب والنشء على تراثنا وتاريخنا وهويتنا الحضارية والثقافية، كما تقدّم أنشطة وخدمات ترفيهية للأطفال والأهالي، تلقى دوماً ترحيباً منهم.

ونظراً للتطور الحديث وزيادة أعداد سكان المناطق المجاورة لبعض المقاهي الشعبية، مثل منطقة الصليبيخات والدوحة وغرناطة والقيروان، والتي بات يشاركها الآن سكان منطقة شمال غرب الصليبيخات "الجون" ومدينة جابر الأحمد، لذا فإننا نتقدم بالاقتراح بتطوير المقهى الشعبي في منطقة الصليبيخات وزيادة مساحاته، واستخدام الأراضي المجاورة له، وتمكين المبادرات الصغيرة ومتناهية الصغر من المشاركة في استغلال المساحات الجديدة، وتقديم خدمات وأنشطة ترفيهية جديدة، وإضافة المزيد من الخدمات ذات الصلة.

من خلال بتشكيل فريق من الخبراء القانونيين والأكاديميين والمحامين

البرلمان العربي يوافق على مقترح كويتي بشأن دعم جنوب إفريقيا في محكمة العدل الدولية

محمد الحويلة

وافق البرلمان العربي أمس الأحد على مقترح كويتي بتشكيل فريق من الخبراء القانونيين والأكاديميين والمحامين من المؤسسات والجمعيات العربية المعنية لدعم الموقف المشرف لدولة جنوب إفريقيا.

وقال عضو مجلس الأمة النائب في البرلمان العربي الدكتور محمد الحويلة في تصريح لـ"كونا" في ختام أعمال الجلسة العامة الثانية للبرلمان العربي إنه "تقدم باقتراح لدعم مساعي جنوب إفريقيا المشرفة للتعبير عن الشكر والتقدير لمواقف جنوب إفريقيا وبخاصة قيامها برفع دعوى قضائية ضد الكيان المحتل في محكمة العدل الدولية.

وأضاف إن جنوب إفريقيا تقدمت بدعوى ضد الكيان المحتل لمحكمة العدل الدولية التي تعتبر الجهاز القضائي الرئيس للأمم المتحدة والتي تأسست عام 1945 نتيجة لما يقوم به الكيان من جرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية في عدوانه المستمر على غزة. وذكر الحويلة إن دولة جنوب إفريقيا استندت في دعواها إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها عام 1948 باعتبار دعوى جنوب إفريقيا خطوة إيجابية لإيقاف المجازر في غزة عبر فرض الحجة القانونية من محكمة العدل الدولية.

وكان البرلمان العربي قد ناقش بحضور أعضائه التطورات الخاصة بالقضية الفلسطينية والتحديات التي يمر بها العالم العربي إضافة إلى تقارير لجان البرلمان العربي الدائمة الأربع وهي "لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي ولجنة الشؤون الاقتصادية والمالية ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان ولجنة الشؤون الاجتماعية والتربوية والثقافية والمرأة والشباب" التي اختتمت أعمالها بالقاهرة أمس السبت.

وشارك النائبان في مجلس الأمة عضوا البرلمان العربي الدكتور محمد الحويلة وخالد المونس في أعمال اللجان والجلسة العامة التي عقدت في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.